

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

21 ذو الحجة 1436 - 5 أكتوبر 2015





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
9	الانتخابات البلدية
15	حقوق الإنسان فى العالم



أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عقوبات • مشددة“ على عدم التبليغ عن هرب العمالة.. تضاعف في حال • الإرهاب“

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
<http://www.alhayat.com/Articles/11469116>

الدمام - رحمة ذياب

طرقت الفلبينية ليدي نانج، شريكة الإرهابي السوري ياسر البرازي في مصنع المتفجرات، جرس الإنذار لسعوديين وسعوديات تغيب مكفولهم الأجانب خلال الأشهر الماضية، فبدأوا رحلة البحث عنهم، على أمل عودتهم، أو على الأقل إبلاغ الأجهزة الأمنية عن تغيبهم، خشية أن يجدوا أنفسهم يوماً ما في دائرة المساءلة، في حال اشتراك المكفولين المتغييبين في أعمال إرهابية، أو جنائية.

وأوضح كفاء سعوديون (من الجنسين) أن الجوازات أصبحت تربط بين تجديد بيانات المواطن السعودي ووضع العمال الذين على كفالتهم، والتأكد من نظاميتهم، وسط مخاوف من حالات هرب العمال، وتأثيرها على الكفاء، رافضين تعميم حادثة الفلبينية، التي شاركت الإرهابي السوري في أنشطته الإجرامية، معتبرين أنها «حالة نادرة». وقال المستثمر في قطاع المقاولات يحيى جبر لـ«الحياة»: «تتراكم المخالفات في قطاع المقاولات. وهذا أمر لا يفيقه المستثمرون. ومنها عدم تبليغ البعض عن هروب العمال، أو تغيبهم، على رغم أن ذلك قد يرتبط في الأمن»، لافتاً إلى أن البعض يحاول استغلال العمال الهاربين وتشغيلهم في أمور عادية مثل الخدمة في المنازل، أو محال التموينات، وحتى ورش البناء والتشييد.»

واستدرك جبر بالقول: «إن آخرون قد يشغلونهم في أمور ممنوعة، مثل الأنشطة غير الأخلاقية أو الممنوعة، مثل تصنيع وترويج الخمور والمخدرات، وحتى القضايا الأمنية ذات البعد الإرهابي، وبعضهم يقبل بذلك، لدوافع مادية، فالعامل أو العاملة يتطلع إلى الحصول على مقابل، من دون التفكير في قانونية ما يعمله»، مستشهداً في الفلبينية نانج، التي عملت في خياطة الأحزمة النافسة، «ويبدو أن ما كان يهملها هو المقابل المادي.»

وأشار جبر إلى أن قطاع المشاغل النسائية يحتل المرتبة الثانية بعد المقاولات في عدد العمال الهاربين، إذ يشهد حالات هرب كثيرة. وقال: «لا بد من ضبطها، والإبلاغ عنها بشكل فوري، كي لا يتحول الأمر إلى تجارة. وأيضاً كي لا يتحمل الكفيل التبعات القانونية لذلك». بدورها، حذرت رئيسة لجنة المشاغل في غرفة التجارة في الشرقية شعاع الدحيلان من «تسيب» العمالة في قطاع المشاغل النسائية.

وقال لـ«الحياة»: «ما يحدث أحياناً هو الحصول على رخصة مشغل نسائي، ويتم طلب عمالة من الخارج والحصول على تأشيرات. ويتم استئجار العمالة. كما أن هناك أشخاصاً يطلبون جلب عاملة من جنسية معينة، في مقابل 50 ألف ريال على سبيل المثال. وتبقى على كفالة المستثمرة من دون علم الأخيرة عن أوضاعها.»

وأكدت الدحيلان أهمية الوعي وتكثيفه «لأن الأمر لم يعد مقتصرأ على مجرد مخالفة بسيطة، بل توسع ليشمل جوانب متنوعة، أبرزها أمن البلد». وعلى رغم قانونية التأجير، إلا أن رئيس لجنة المشاغل النسائية رأت أن «من الأفضل عدم تأجير العاملات، كي لا يتحمل المسؤولية الكفاء، الذي يتركون مكفولهم في عهدة آخرين. فيما الكفيل هو المسؤول الأول عنها أمام الجهات الرسمية». وفي حال هربت العاملة أو تغيبت، دعت الدحيلان إلى «التبليغ فوراً عن ذلك، لإخلاء المسؤولية.»

وتمنع وزارة الداخلية من ترك العمالة يعملون لدى غير كفلائهم، مؤكدة ضرورة الالتزام في القوانين والتعليمات التي ينص عليها نظام الكفيل المعمول به في المملكة، ومراجعة لائحة العقوبات، التي تشمل ترحيل العمالة، وتغريم الكفيل بحسب عدد العمال والمدة التي خالف فيها. أما في حال قيام العامل بعمل إرهابي فربما تفرض عقوبات مختلفة على الكفيل.

وأوضح مصدر في الوزارة لـ«الحياة» أن «نظام الإقامة معلن على موقع الوزارة، وكل مخالفة لها عقوبة، وأول إجراء يقوم به الكفيل تبليغ مكتب العمل والجوازات لإخلاء مسؤوليته، وفي حال عدم التبليغ تطل العقوبة الكفيل أيضاً، لا سيما إذا تورط المكفول في أعمال إرهابية».



مليون دولار من المملكة للوكالة الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م

<http://www.alriyadh.com/1087990>

عرعر - جاسر الصقري

استقبل سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن د. سامي الصالح أمس الممثل العام للوكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) د. عمر الرفاعي، ومدير منه مدير العلاقات الخارجية والمشاريع في الوكالة وذلك بمقر السفارة في العاصمة الأردنية عمان، بعد ذلك قام سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن بتسليمهما شيكا ماليا بقيمة مليوني دولار أمريكي تمثل مساهمة المملكة في دعم موازنة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لهذا العام 2015م.

من جانبه، ثمن الممثل العام للوكالة هذه المساهمة والدعم المستمر من قبل المملكة لبرامج الوكالة، وقدم شكره الجزيل لمقام خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- على تجاوبه الدائم مع برامج الوكالة ودعمه منقطع النظير للاجئين الفلسطينيين في كل مكان.



تتولى تقديم الأدوات المالية والحلول الفاعلة في التمويل ودعم المواطنين

الحقيل يعلن موافقة مجلس الوزراء على تحويل صندوق التنمية العقارية إلى مؤسسة تمويلية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م

<http://www.alriyadh.com/1088121>

الرياض - فهد الدوس

أعلن ماجد بن عبدالله الحقييل وزير الإسكان ورئيس مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية عن صدور موافقة مجلس الوزراء الموقر على تحويل صندوق التنمية العقارية ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية وتقديم الحلول الفاعلة والبرامج المبتكرة في التمويل العقاري والتوسع في الشراكة مع القطاع الخاص.

الزغبيني ل«الرياض»: استقطاب الكوادر والشراكة مع القطاع الخاص والاستثمار أهم مكونات التحول الجديد وقال الحقييل إن هذا القرار يأتي امتداداً للدعم الكبير الذي وجده الصندوق من قيادتنا الرشيدة منذ إنشائه وحتى الآن مشيراً إلى أن ذلك سوف يسهم بشكل كبير في تعزيز دور الصندوق في دعم مسيرة البناء والتنمية بمملكتنا الغالية.

وقال مدير عام الصندوق المهندس يوسف بن عبدالله الزغبيني ل«الرياض» إن موافقة مجلس الوزراء؛ جاءت بعد اطلاعه على تقرير صندوق التنمية العقارية السنوي، الذي تضمن عدداً من التوصيات، ومنها تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية توأكب طبيعة المرحلة الحالية، ومتغيرات قطاع الإسكان لدعم تمكين المواطنين من السكن.

وقال الزغبيني: إن استراتيجية التحول المقبلة تركز على ثلاث محاور رئيسية: الأول استقطاب الكوادر الوطنية المؤهلة، والثاني إمكانية وسهولة استثمار رأس مال الصندوق العقاري، والثالث تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في قطاعي التطوير والتمويل العقاريين.

ولفت الزغبيني إلى أن هذا التحول سيكون على رأس أجندة اجتماع مجلس إدارة الصندوق العقاري الذي سوف يعقد بإذن الله بعد عدة أيام، رغم أن الصندوق قد بدأ بالفعل في تهيئة المناخ العام في الصندوق من خلال العمل، أو طرح منتجات متخصصة ونوعية للاستثمار، وكذلك التنظيم الجديد لفرع الصندوق العقاري الأربعين التي تتوزع على مدن ومناطق المملكة، مشيراً إلى أن هناك جهة استشارية قد وضعت تصوراً مفصلاً لهذا التحول، الذي نرى بأنه سيكون نقلة نوعية في التحول من اعطاء القروض للمستحقين.. إلى دعم القطاع والإسهام في توفير منتجات سكنية مناسبة.

وجاء إعلان وزير الإسكان على موافقة الصندوق العقاري خلال رعايته لحفل المعايدة الذي أقامه الصندوق العقاري لمنسوبيه بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وأشار فيه إلى أن مناسبة العيد هذه السنة تزامنت مع اليوم الوطني الخامس والثمانين للمملكة وقال إن هذا اليوم يحمل ذكرى عزيزة على قلوب جميع المواطنين ففي مثل هذا اليوم وحد صقر الجزيرة جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن طيب الله ثراه المملكة وأقام بناءها على أساس قوي يستند على كتاب الله وسنة نبيه ووحد صفوف الشعب بعد الثورات ليقوم ببيان المملكة على أساس قوي وراسخ جعل بلادنا تعيش في تطور ورقي ورخاء حتى أضحت منارات للتنمية والبناء والتقدم والحضارة وقاد المسيرة من بعده أبناؤه البررة الذين ساروا على نهجه لتتواصل مسيرة الخير والعطاء والنماء لهذا الوطن الشامخ حتى أضحت بلادنا في مصاف الدولة المتقدمة على كافة الأصعدة.

واضاف وزير الإسكان: في مثل هذا اليوم تتجسد معاني الولاء والانتماء والوفاء من كل مواطن تجاه هذا الوطن الغالي وقيادته الحكيمة ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز حفظهم الله وأدام عليهم الصحة والعافية وحفظ الله على بلادنا وشعبها الأمن والإيمان.. مؤكداً وزير الإسكان على حرص الحكومة على دعم مسيرة التنمية الإسكانية المستدامة لمعالجة قطاع الإسكان وتمكين المواطنين من الحصول على المسكن المناسب وفق خيارات متعددة مشيداً بالدور الكبير الذي قام به الصندوق منذ إنشائه.

من جانبه رفع مدير عام الصندوق المهندس يوسف بن عبدالله الزغبيني التهنية للقيادة الرشيدة وقدم شكره على ما يجده الصندوق دائماً من دعم ومساندة، وشكر وزير الإسكان على حضوره ومشاركته منسوبي الصندوق الاحتفال بالعيد وبالأيام الوطنية للمملكة ومؤكداً حرص الصندوق إدارة ومنسوبيه على بذل أقصى الجهد لتحقيق آمال وتطلعات خادم الحرمين الشريفين بتوفير المسكن المناسب لكل مواطن وفي ختام الاحتفال تبادل الجميع التهاني والتبريك داعين المولى عز وجل أن يعيد هذا العيد على الجميع قيادة ووطناً ومواطنين سنين عديدة وأزمنة مديدة والجميع بصحة وخير وعافية وأمان.

اتفاقية لدعم كلية ذوي الإعاقة البصرية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Con20151005800388.htm>

خالد البلاهيدي (الدمام)

يقوم وفد رفيع المستوى من الكلية الملكية البريطانية لذوي الإعاقة البصرية التابعة لمؤسسة الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا بزيارة إلى جامعة الأمير محمد بن فهد تستمر لمدة أربعة أيام. وتهدف الزيارة إلى الاطلاع على مرافق ومباني الجامعة وكذلك برامجها الدراسية وأنظمتها الأكاديمية، والالتقاء بالمسؤولين فيها، كما سيطلع الوفد على الموقع المخصص لكلية الأمير سلطان بن عبدالعزيز لذوي الإعاقة البصرية والذي يقع على مساحة 30 ألف متر مربع، على شارع الخالدية بالعزيرية. وأعدت الجامعة برنامجاً لهذه الزيارة، يتمثل في الاطلاع على الجامعة وبرامجها الأكاديمية والاجتماع بالأكاديميين فيها، لبحث مساهمة الجامعة في مشروع كلية الأمير سلطان لذوي الإعاقة البصرية، كما سيقوم الوفد بزيارة الموقع الذي سينشأ عليه مشروع الكلية، فيما تقام مراسم توقيع خطاب النوايا مابين الجامعة والكلية البريطانية.

إلى وزارة الإسكان ومجلس الشورى 1 من 2

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م

https://www.aleqt.com/2015/10/05/article_995704.html

عبدالحميد العمري

ليس معروفًا لدى أحد من المهتمين؛ هل تعلم وزارة الإسكان أنها مكلفة ومسؤولة عن أهم وأثقل ملف تنموي واقتصادي واجتماعي على الإطلاق في الوقت الراهن أم لا؟ وأن أي تأخير أو انحرافٍ تجاه مسؤولياتها التنموية الجسيمة، لن يقف دفع ثمنه الفادح عند جدران مقرها المستأجر، بل سيتجاوزها إلى آخر مواطن على قيد الحياة، قد يكون هذا المواطن رجلاً يدافع بكل ما لديه عن مقدرات بلادنا واقتصادها، أو رجلاً وامرأة قائمين على تربية وتعليم أجيال الغد، أو رجلاً وامرأة قائمين على الوفاء بمتطلبات الصحة والرعاية الطبية، أو مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات كلٌّ يقوم بدوره تجاه وطنه ومجتمعه، سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، أو حتى عشرات الآلاف من المتقاعدين والمتقاعداً الذين لم يتمكنوا بعد من تملك مساكنهم.

نكاد نكمل العقد من الزمان على نشأة هيئة الإسكان مروراً بتحولها إلى وزارة، وبالنظر إلى النتائج المتحققة على أرض الواقع، مقارنة بالأعوام الماضية، ومقارنة بتزايد احتياجات المواطنين من الإسكان، فلا شك أن تلك النتائج لا ولن يتحقق لها الرضا من أي طرفٍ كان! فكل عامٍ نتفاجم الأزمة عما كانت عليه سابقاً، وها نحن نصل إلى مرحلةٍ لا أحد يشك في أنها أكثر صعوبة وتعقيداً مما كانت عليه عند تأسيس هيئة الإسكان قبل نحو عقد من الزمن!

هل الأزمة الإسكانية بالغة التعقيد إلى هذه الدرجة؟ الإجابة باختصار شديد (لا)، وقد أشبعت دراسة وكشف أسبابها، واقتراح حلولها المجدية، إلى ما يفوق التخمة! إلا أن الدراسات والمقترحات التي انسأقت خلفها وزارة الإسكان وبقية الجهات المعنية، لم تخرج حتى تاريخه عن الإنصات إلى تلك التي صدرت عن أطرافٍ مستفيدة بالدرجة الأولى من

التشوهات القائمة في السوق العقارية والإسكان! في مقدمتها اللجان العقارية في الغرف التجارية والصناعية، ومن ينتسب إليها من شركات ومؤسسات عقارية. مؤكداً أن الحل الوحيد والأهم والأثقل وزناً في ميزان الحلول المأمولة للأزمة الإسكانية، الذي أتى من خارج هذه الدوائر المسيطرة على تشخيص وإدارة الأزمة الإسكانية، هو قرار فرض الرسوم على الأراضي البيضاء داخل المدن والمحافظات والمراكز المقترح بتوصية من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وهو القرار الوحيد الذي لامس بصورة مباشرة أخطر أسباب نشوء أزمة الإسكان لدينا، وما عدها من الحلول والمقترحات التي مضى على تكرارها، ولا تزال وزارة الإسكان والجهات المعنية تلوك فيها وتعجن حتى تاريخه نحو عقدٍ من الزمن، فلا أقل من شواهد إفلاسها وعجزها عن معالجة الأزمة، ما نشهده في الوقت الراهن من تفاقمها إلى درجة وصلت آثارها السلبية لكل مواطن وأسرة في مجتمعنا، دون أي تقدم يذكر!

وفقاً لكل ما تقدم، ووفقاً على ما وصلنا إليه حتى الآن من مشاهد المواجهة مع أشكال هذه الأزمة (المفتعلة) من الأصل، أرجو من القارئ الكريم إمعان السمع والنظر في آخر تصريحين حول الأزمة الإسكانية، الأول من وزارة الإسكان على لسان وزيرها، والآخر من مجلس الشورى على هيئة توصيات من لجنة الحج والإسكان والخدمات، وبعد قراءتهما بتركيز ودقة، استخلاص أهم الأسباب والحلول المتعلقة بالأزمة الإسكانية! أبدأ بتصريح وزير الإسكان الذي تقول خلاصته: إن الوزارة عازمة على وضع الحلول العملية العاجلة التي تكفل توفير السكن الملائم للمواطن، وسعيها المتواصل لبناء بذرات لتنظيم وتنسيق بيئة إسكانية متوازنة ومستدامة لنتائج يلمسها المواطن في معالجة قطاع الإسكان، وتمكين المواطن من الحصول على السكن المناسب، وفق خيارات متنوعة في جميع المناطق، من خلال استحداث وتطوير برامج لتحفيز القطاعين الخاص والعام من خلال التعاون والشراكة لتكون له نتائج إيجابية للمواطن بالمسكن والاقتصاد عامة.

أما لجنة الحج والإسكان والخدمات، التي سينظر مجلس الشورى في توصياتها اليوم الإثنين، فقد اجتمعت حول: (1) مطالبة وزارة الإسكان بتقديم خططها الزمنية والمكانية والعمرانية لتوفير المنتجات السكنية للمواطنين. (2) مطالبة الوزارة بفصل قوائم الانتظار على بوابة وزارة الإسكان، بحيث يعجل الإفراض للراغبين بشراء وحدات سكنية من القطاع الخاص، ودعم البند المخصص لذلك من المبالغ المعتمدة. (3) مطالبة الوزارة بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والجهات المعنية، لإعداد التصاميم العمرانية المرنة من أجل رفع الكثافة السكانية في المدن الرئيسية، التي لا تتوفر فيها أراضٍ مناسبة لمشروعات الإسكان. (4) دعوة الوزارة لمعالجة نقص كوادرها البشرية بإشغال الوظائف الشاغرة لديها، والتعاون مع القطاع الخاص لتوفير الخبرات التخصصية التي تحتاج إليها.

ماذا يلاحظ القارئ على ما تضمنته تصريحات وتوصيات وزارة الإسكان ومجلس الشورى؟ ولأسهل المهمة هنا؛ (1) هل تطرق أي منهما إلى أساس وجوهر الأزمة الإسكانية المتمثل بتضخم أسعار الأراضي؟ الذي انتقل بدوره إلى تضخم أسعار وإيجارات الأصول العقارية باختلاف أنواعها؟ (2) هل تطرقت أي من التوصيات أو التوصيات إلى الأسباب الرئيسية والجوهرية وراء تضخم أسعار الأراضي؟ وما تلك الأسباب؟ هل هو نتيجة لاحتكار الأراضي واكتنازها داخل وحول المدن والمحافظات "كما رأته العين الفاحصة لمن أوصى بفرض الرسوم عليها"؟ أم لارتفاع وتيرة مضاربات الأموال الباحثة عن فرص استثمار، ولم تجدها إلا فيما لا تتجاوز نسبته 10.0 في المائة من تلك الأراضي البيضاء داخل وحول المدن القابلة للتداول؟ أم لكلا السببين معاً؟ أم أن هناك أسباباً أخرى لم يتم التوصل إليها؟

(3) هل استطاع أي من التصريحات الوزارية أو التوصيات الشورية التفريق بين حالتين؛ هل الأزمة الإسكانية ناتجة عن نقص في التمويل العقاري بالدرجة الأولى؟ أم أنها ناتجة عن التضخم السعري غير المبرر بأسعار الأراضي والعقارات، الذي فاق نموه المتسارع القدرة المجتمعة للأفراد من حيث الدخل والاقتراض؟ (4) هل الطريق المقترح من الوزارة واللجنة الشورية الممهد لفتح نوافذ التمويل العقاري على أوسع أبوابه دون قيد أو شرط، من شأنه أن يسهم في حل الأزمة الإسكانية فقط، دون أن يترتب عليه مزيد من ارتفاع وتضخم أسعار الأراضي والعقارات وتكلفة إيجاراتها، ومزيد من ارتفاع حجم المديونيات على كاهل المواطنين والمواطنات؟

أسئلة كثيرة ومحيرة لا حصر لها في سياق مواجهة أشكال وتحديات الأزمة الإسكانية الراهنة، لن يجدي الهروب منها، أو الالتفاف عليها بحلول ومقترحات لا تسمن ولا تغني من جوع، بل إنها تعطي الضوء الأخضر للأسباب الحقيقية التي أدت لنشوء وتفاقم هذه الأزمة للالتباس والتعمق، والتسبب في ارتفاع تكلفة معالجتها مستقبلاً بما لن يكون في مقدرة أي طرفٍ من الأطراف ذات العلاقة، طاقة أو موارد مالية كافية على حلها أو حتى التكيف معها! سأستكمل الحديث عنها في الجزء الثاني من المقال، وتحديد أهم ركائز الحلول الحقيقية لا السطحية، التي يؤمل أن تحد عملياً من تفاقم أزمة الإسكان لا أن تمهد لتفاقمها أكثر مما وصلت إليه من مستوى مرتفع المخاطرة! والله ولي التوفيق.

مأساة صحية يامعالي الوزير

المصدر: جريدة تارياض الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م

<http://www.alriyadh.com/1088098>

د. محمد ناهض القوين

فتاة في عمر الزهور في حالة ولادة وتتابع في واحد من أهم المستشفيات الخاصة بمدينة الرياض. بدأ معها المخاض فذهبت لذات المستشفى. وبعد حين بدا لهم أن الأفضل إجراء عملية قيصرية. أجريت العملية وخرجت المريضة من غرفة العمليات إلى جناح الإفاقة. وخلال ساعتين في جناح الإفاقة تبين أن نبض الفتاة مرتفع وضغطها ينخفض بشكل سريع (مؤشر نزيف) و برغم ذلك نقلوها من جناح الإفاقة إلى القسم العادي. وهذا بالمصطلح الطبي يسمى "Ignorance" لم يكن من متابع للفتاة رغم أن المؤشرات تنذر بخطر. ومن رحمة الله أن كانت أمها "المتعلمة" موجودة. أدركت الأم بأن هناك مشكلة فالفتاة شاحبة ولديها صعوبة في التنفس. أخبرت الطاقم التمريضي ولكن لم يحدث شيء وما هي إلا برهة حتى شحبت الفتاة شحوب الموت وبدأت تحسرج وأغمي عليها. أسقط في يد الأم فطلبتهم من جديد وهي تبكي غير مصدقة أنها على وشك أن تفقد ابنتها في مستشفى راق جدا بسبب خطأ طبي تبعه إهمال وتجاهل. هرع الفريق الطبي وعملوا لها إنعاشا ثم أخذوها لغرفة العمليات وسحبوا من بطنها أربع لترات دم، والله أعلم بما فعلوا ولكن سنفترض أنهم تغلبوا على النزيف الناتج عن العملية الذي فاتهم في المرة الأولى حيث أكدت لي الطبيبة أن النزيف لم يكن من شريان الرحم ولكن من زاوية الجرح. كان "الهيموغلوبين" وقتها 3 جم (الطبيعي 12-15). أعرف أن كل من لديه أدنى إمام بالطب وضع يديه على رأسه غير مصدق أن يحدث ذلك حتى في مستشفى مقديشو أو صنعاء فكيف بمستشفى بهذا الحجم وبتلك التكلفة العالية. ولا شك أنه يحمد الله أنها لازالت على قيد الحياة رغم هذا الانخفاض الشديد في "الهيموغلوبين". لم تنته المشكلة هنا بل تعدت إلى ما هو أسوأ فقد أعطوها دما لإنقاذ حياتها ولكنهم حقنوها بالفصيلة الخطأ كما أكد ذلك أحد العاملين بالمستشفى. نتج عن هذا الخطأ مصيبة أخرى تمثلت بتكسر حاد شديد في الخلايا الحمراء نتيجة إعطاء الفصيلة الخطأ وانخفاض الهيموغلوبين إلى 5,6 بعد أن ارتفع مع الدم المعطى. هذه الحالة من التكسر الحاد لها مضاعفاتها كالفشل الكلوي والتجلط الدموي وحتى الوفاة. في النهاية كان لزاما على الأسرة أن تنتقد ابنتها من هذا المستشفى الذي كاد أن يقتلها مرتين بإهمال واضح. نُقلت الفتاة إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض وهي تتماثل للشفاء والحمد لله. هذا الأمر يستلزم محاسبة سريعة وحاسمة للحفاظ على حياة الناس. أطلقت تغريدة تختصر المأساة وتمنيت أن يتصل أحد من وزارة الصحة للاستعلام وللوقوف على الشواهد قبل العبث بها من قبل المستشفى الخاص الذي أخطأ حتى في التشخيص النهائي لحالتها. لا زلت أنتظر اتصال وزارة الصحة والجهات الرقابية فيها. الحقيقة أن هذه ليست المرة الأولى ولن تكون الأخيرة لمأسي تقع في مستشفيات القطاع الخاص التي تفقد الجودة رغم أنها مجازة كغيرها من JCIA وهذا دليل آخر على رداءة شهادات JCIA التي تنزير بها مستشفياتنا. وقد أشرت إلى ذلك مرارا.

كما أنه يؤكد أن حل الرعاية الصحية لا يمكن أن يكون عن طريق القطاع الخاص الذي يقع بمثل هذه الأخطاء القاتلة.

الانتخابات البلدية

حظر استخدام المساجد وشعار الدولة والصور في الانتخابات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م
<http://www.alhayat.com/Articles/11467910>

الدمام - عمر المحبوب

حظرت لائحة الحملات الانتخابية استخدام المساجد أو المرافق العامة أو المنشأة الحكومية، ودور العلم والجمعيات الخيرية والأندية الرياضية والثقافية والهيئات العامة وجمعيات النفع العام، وغيرها من الإدارات والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة، لأغراض الحملة الانتخابية.

وعلمت «الحياة» أن مواد اللائحة التي حصلت عليها شددت على النهي عن استخدام شعارات الدولة الرسمية أو علمها أو أحد الشعارات الحكومية، أو الإشارات والرموز الدينية، أو التاريخية، أو القبلية، أو أسماء، أو صور الشخصيات العامة في الحملة الانتخابية، وكذلك استخدام القوات التلفزيونية الحكومية أو الخاصة داخل المملكة أو خارجها في الحملات الانتخابية.

واحتوت اللائحة على 35 مادة، تضمنت محاذير عدة، تعرض المرشح أو المرشحة للعقوبات والمخالفات، من بينها «عدم القيام بأي نشاط دعائي لأغراض الحملات الانتخابية، بدعم من أي جهة أجنبية، ولا يجوز لأي جهة رسمية أو هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة تملك الحكومة جزءاً من أسهما تقديم أي شكل من أشكال الدعم المعنوي والمادي، أو أي تسهيلات أو موارد لأي مرشح، أو القيام بأي تصرف من شأنه التأثير بشكل مباشر، أو غير مباشر، في الحملة الانتخابية لأي مرشح، سواء أكان هذا الأثر لمصلحته أو ضده».

وأكدت أنه «يحق للمرشح استخدام الوسائل الإعلامية والإعلانية والدعائية والمواقع الإلكترونية في تنفيذ حملته الانتخابية». كما تضمنت اللائحة عدم الإخلال بالنظام العام، أو إثارة الفتنة، أو أي نزاع طائفي أو قبلي أو إقليمي أو الإساءة إلى أي من الناخبين أو المرشحين بصورة مباشرة أو غير مباشرة».

وحدد الدليل الإجرائي لتراخيص الحملات الانتخابية عدداً من الضوابط أهمها، أنه «لا يجوز تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من اللجنة المحلية للانتخابات، للمرشح الذي يرد اسمه في إعلان القوائم الأولية لقائمة المرشحين، والتقدم إلى اللجنة المحلية للانتخابات بطلب الترخيص لحمته الانتخابية، التي بدأت بنهاية شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، وتستمر 15 يوماً».

وتصدر اللجنة المحلية الترخيص اللازم للمرشح لبدء حملته الانتخابية بعد استكمال الإجراءات النظامية، وذلك قبل الإعلان النهائي لقائمة المرشحين بأسبوع على الأقل، ولا يتم تسليم الترخيص للمرشح إلا بعد الإعلان النهائي عن اسمه. ويراعى في الحملات الانتخابية الالتزام بالضوابط الشرعية، وتوفير مكان مستقل للنساء. كما تقوم اللجنة المحلية بالتنسيق مع الأمانات والبلديات، لتحديد مواصفات اللوحات والملصقات الدعائية وضوابط استخدامها والمواقع الملائمة لها، ومراعاة إتاحة الفرصة المتساوية لكل مرشح.

ونصت الضوابط على «ألا تتضمن الحملة الانتخابية للمرشح أي صورة شخصية للرجال أو النساء، وللمرشح تعيين أحد الناخبين متحدثاً باسمه في حملته الانتخابية، ويجب على المرشح تقديم اسم المتحدث كتابة إلى اللجنة المحلية للانتخابات قبل بدء الحملة، ولا يجوز للمرشح أو وكلائه أو المتحدث باسمه أو أي من مساعديه زيارة مقرات المرشحين الآخرين، أو التنسيق معهم في المجالات الدعائية».

وأكدت أن المرشح «يجب عليه أن يركز فقط على اختصاصات المجالس البلدية، ولا يجوز أن تتضمن حملته الانتخابية وعوداً أو برامج تخرج عن دور عضو المجلس ومهامه وصلاحياته».

22 مرشحا ومرشحة في ظهران الجنوب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ذو الحجة 1436 هـ - 5 أكتوبر 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Con20151005800214.htm>

تركي الوادعي (ظهران الجنوب)
أعلنت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في منطقة عسير عن أسماء 22 مرشحا ومرشحة واحدة في القائمة الأولية للانتخابات البلدية بظهران الجنوب، هم:
احمد محمد المهجري، ناجي سالم عصمان، داهش محمد داهش، جابر دوس القحطاني، سالم أحمد ربيث، غرسان عوض آل غرسان، احمد محمد السحامي، احمد حسين المحضي، حامد دليم حسن، عوض أحمد فرحان، تركي سعيد مسعد، محمد حسين آل شريم، حمد صالح شيبان، سعيد ملفي القاضي، عبدالسلام قاسم آل طوق، محمد حسين صلاح، محمد صالح آل زاهر، خيرية عبدالله كباس، حسين عوض الخرصاني، علي مرعي مسفر، صالح محمد شايع، ومحمد ناصر الفحوس.
ودعت اللجنة جميع المرشحين والمرشحات إلى التوجه للجان المحلية أو الخدمات المساندة في البلدية (المركز الإعلامي) للحصول على تصريح الحملة الانتخابية.

33 مرشحا في بيش والعالية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ذو الحجة 1436 هـ - 5 أكتوبر 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Con20151005800212.htm>

عبد الرحمن شار (صبيا)
بلغ عدد المرشحين لعضوية المجلس البلدي ببلدية محافظة بيش 16 مرشحا بينهم سيدة واحدة تقدمت للترشح، بينما سجل المركز الانتخابي في مركز العالية دخول 17 مرشحا بينهم سيدتان.
وفي نفس السياق، تضمنت القائمة الأولية للمرشحين في انتخابات بلدي صبيا أسماء شابة أكدت تفاولها بالفوز بأحد المقاعد العشرة في بلدي المحافظة.
وقال المرشح في انتخابات المجلس البلدي في صبيا خالد صائغ: دخول عدد من الأسماء الشابة في قائمة المرشحين في انتخابات المجلس البلدي بصبيا، أعطى مساحة كبيرة من التفاؤل في فوز عدد جيد منهم في المقاعد المحددة، وسأحرص جاهدا في حال فوزي بأي مقعد على العمل مع زملائي بكل إخلاص وأمانة بما يخدم المحافظة وقراها من اهتمام بالشوارع والنظافة وتفعيل خدمات واجبة على البلدية لخدمة المجتمع كالاهتمام بالحدائق وصيانتها ومعالجة مشاكل تكس النفايات ببعض الأحياء كحي الخالدية. وأضاف: مكتبي سيكون مفتوحا لأي شخص لديه مشكلة مع البلدية وخدماتها وسأكون صوتا لكل من قصرت البلدية في خدمتهم وإن لم أحقق شيئا لأبناء محافظتي سأقدم باستقالتي. وعبر نايف حسن زنفوطي وعلي عادي طميحي عن تفاولهما بالفوز، لافتين إلى أن تحسین وتطوير المشاريع الخدمية في صبيا وتطوير البرامج والأنشطة الشبابية سيكون في أولى البرامج الانتخابية.

استبعاد 9 مرشحين في الباحة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ذو الحجة 1436 هـ - 5 أكتوبر 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Con20151005800213.htm>

عكاظ (الباحة)

استبعدت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في دورتها الثالثة بمنطقة الباحة 9 مرشحين عن القائمة الأولية للمرشحين بينهم عرفاء قرى ومستثمرون. وعزا أمين منطقة الباحة رئيس اللجنة المهندس محمد بن مبارك المجلي استبعاد المرشحين التسعة إلى عدم انطباق الشروط عليهم مبدئياً، لافتاً إلى أنه سيتم تدقيق أسماء المستبعدين مجدداً لاحتمال تشابه الأسماء بالعرفاء والمستثمرين، موضحاً أن اللجان المحلية نشرت أسماء المرشحين والمرشحات في المراكز الانتخابية وفق الخطة المعتمدة، إذ ليس من النظام نشرها في الصحف.

70 سيدة في انتخابات القصيم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ذو الحجة 1436 هـ - 5 أكتوبر 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Con20151005800210.htm>

عكاظ (بريدة)

توقع مراقبون أن تشهد بعض المراكز الانتخابية تنافساً كبيراً لأول مرة بين الرجال والنساء للفوز بعضوية المجلس البلدي، وفيما تترددت أحاديث عن احتمال تسجيل انسحابات نسائية، إلا أن الإعلان عن القوائم النهائية للمرشحين البالغ عددهم 680 مرشحة ومرشحا أظهر تقدم 70 سيدة تقدمن لعضوية 22 مجلساً، فيما خلت قوائم 6 مراكز انتخابية من أي مرشحات.

وسجلت مدينة بريدة العدد الأكبر من المتقدمات بـ 11 مرشحة، فيما سجلت محافظة عيون الجواء غياباً تاماً للمرشحات وهي المحافظة الوحيدة التي تشهد هذه الحالة.

وتوزعت المرشحات بين كل من: بريدة 11، عنيزة 4، الرس، البكيرية 4، المذنب 4، الاسياح 1، البدائع 2، رياض الخبراء 3، الخبراء 4، ضرية 3، النبهانية 3، الشماسية 8، البصر 2، دخنة 1، قبة 1، الفوارة 1، العمار 1، قصيباء 1، قصر ابن عقيل 3، البطين 7، والظاهرية 2. أما المراكز التي لم تتقدم لها مرشحات فهي: عيون الجواء، شري، الفويلق، الدليمية، ابانات، والقوارة. وقال مراقبون لـ(عكاظ) إن التأكيد الأولي على قدرة المترشحين والمترشحات وورغبتهم الأكيدة في التواصل في المسابقة على الترشح ستظهرها بداية الإعلانات التي ستنتقل لاحقاً بعد ان حصلوا على الترخيص الخاص، حيث دعت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمنطقة القصيم المرشحين والمرشحات الراغبين بإقامة حملات انتخابية للحصول على الترخيص اللازم لذلك. يذكر أن القوائم أظهرت أسماء تكررت محاولاتها لنيل عضوية المجلس البلدي منذ الدورة الأولى مروراً بالدورة الثانية وقد يكون الموقف حالياً أصعب بعد تكرار المحاولة وإن كان لزيادة عدد المجالس لكل مدينة دور في رفع الاستيعاب.

15 يوما لاستخراج تراخيص الحملات الانتخابية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ذو الحجة 1436 هـ - 5 أكتوبر 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Con20151005800209.htm>

سعاد الشمrani (الرياض)
توافق عدد من المرشحين والمرشحات للانتخابات البلدية بمنطقة الرياض في دورتها الثالثة على مقر اللجنة التنفيذية بشارع صلاح الدين في حي الملز بمدينة الرياض، وكذلك على مكاتب الخدمات المساندة في البلديات التابعة لمحافظة المنطقة للحصول على طلبات تراخيص الحملات الانتخابية الخاصة بهم التي حددت مدة التقديم عليها بـ 15 يوما بدءا من يوم 17 من الشهر الحالي.
ونصت المادة الثانية من لائحة الحملات الانتخابية على أنه لا يجوز للمرشح تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من اللجنة المحلية.
ويتضمن طلب الترخيص ثلاثة أنواع من الحملات الانتخابية للمرشح حرية الاختيار بينها، النوع الأول ترخيص (أ) ويشمل إقامة مقر انتخابي واستخدام الوسائل الدعائية واستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات، والنوع الثاني يشمل إقامة مقر انتخابي واستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات، والنوع الثالث يشمل استخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات.
وكانت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمنطقة الرياض قد أعلنت عن القائمة الأولية لأسماء المرشحين في جميع مراكز تسجيل المرشحين بمنطقة الرياض ومحافظاتها ومدنها يوم الأربعاء الماضي.



تشمل إقامة مقر انتخابي واستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية

والمحاضرات

مرشحو الرياض يبدؤون في استخراج تراخيص حملاتهم

الانتخابية

المصدر: جريدة سبق الاثنين 21 ذو الحجة 1436 هـ - 5 أكتوبر 2015م

<http://sabq.org/171qde>

واس- الرياض:

توافد عدد من المرشحين والمرشحات للانتخابات البلدية بمنطقة الرياض في دورتها الثالثة على مقر اللجنة التنفيذية بحي الملز، وكذلك على مكاتب الخدمات المساندة في البلديات التابعة لمحافظة المنطقة للحصول على طلبات تراخيص الحملات الانتخابية الخاصة بهم، والتي حددت مدة التقديم عليها 15 يوماً بدءاً من يوم 17 من الشهر الحالي.

ويتضمن طلب الترخيص ثلاثة أنواع من الحملات الانتخابية للمرشح حرية الاختيار بينهما، النوع الأول ترخيص (أ) ويشمل إقامة مقر انتخابي واستخدام الوسائل الدعائية واستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات، فيما يشمل النوع الثاني إقامة مقر انتخابي واستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات، ويشمل النوع الثالث استخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات.

وكانت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمنطقة الرياض قد أعلنت عن القائمة الأولية لأسماء المرشحين في جميع مراكز تسجيل المرشحين بمنطقة الرياض ومحافظاتها ومدنها يوم الأربعاء الماضي.

حقوق الإنسان في العالم

اجتماعات الصحة العالمية للشرق المتوسط تبحث قضايا الأمن الصحي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ذو الحجة 1436هـ - 5 أكتوبر 2015م

<http://www.alriyadh.com/1087996>

الرياض - محمد الحيدر

تستضيف دولة الكويت اجتماعات اللجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية الثانية والستين لشرق المتوسط التي تستمر في الفترة من 5-8 أكتوبر برعاية سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، وبحضور المدير العام للمنظمة د. مارجريت تشان، والمدير الإقليمي لشرق المتوسط د. علاء علوان، والمدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون د. توفيق خوجة، بمشاركة وفود وزارات الصحة بدول المجلس، وممثلو المنظمات الخليجية والعربية والإقليمية والدولية.

ويبحث الاجتماع العديد من القضايا الصحية بما فيها تقرير المدير الإقليمي للمنظمة لعام 2014، والانجازات التي حققتها دول المنطقة والتحديات المتعلقة بالتصدي للأمراض غير السارية وقضايا الأمن الصحي والعدوى بالالتهاب الكبدي (بي وسي)، إضافة إلى استعراض مدى تحقق الأهداف التنموية العالمية المستدامة 2015-2030، وفي أجندة الاجتماع مناقشة الإحصاءات الصحية ونظم تسجيل المواليد والوفيات والصحة النفسية والتطعيمات، ومتابعة تنفيذ قرارات جمعية الصحة العالمية والمجلس التنفيذي بدول إقليم شرق المتوسط وتقارير لجان جوائز المنظمة وخطط التأهب والطوارئ الصحية.

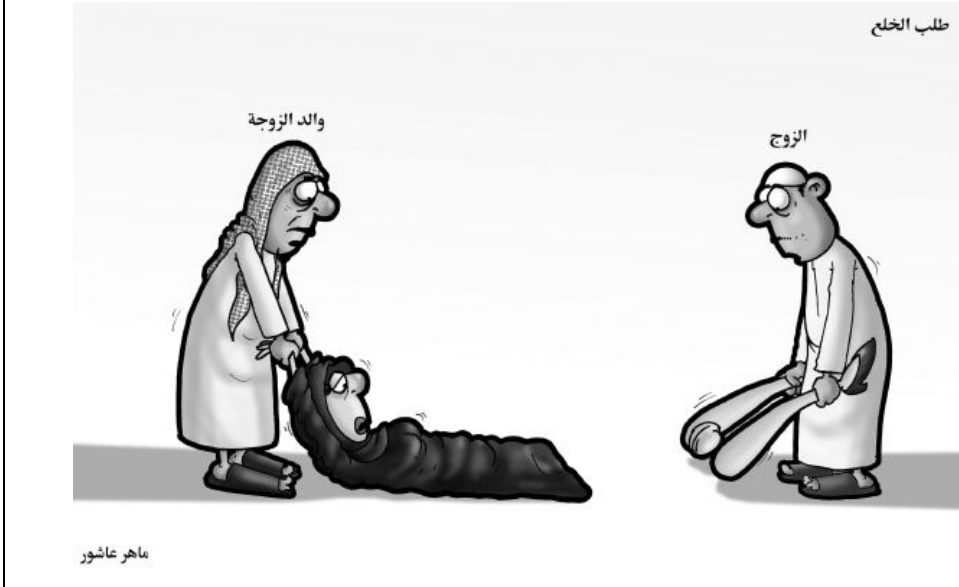


كاريكاتير



المصدر: جريدة عكاظ الاثنين
21 ذو الحجة 1436 هـ - 5
أكتوبر 2015 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151005/Cartoon201510056646.htm>



المصدر: جريدة الحياة الاثنين
21 ذو الحجة 1436 هـ - 5
أكتوبر 2015 م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/11467385>